إشكالية الهجرة السرية في العلاقات الاورو- مغاربية مسار برشلونة 1995 انموذجا

The problem of clandestine migration in Euro-Maghreb relations Barcelona Route 1995 Model

نصير خلفة♦

جامعة ابن خلدون/ تيارت - تيارت

Nasir.khalfa@univ.tiaret.dz

تاريخ الإرسال: 2020/12/09 تاريخ القبول: 2020/12/09 تاريخ النشر: 2020/12/30

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكاليات ظاهرة الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية العلاقات الاورو مغاربية بصفة عامة، ويتم التركيز بصفة مباشرة على مسار برشلونة 1995 بصفة خاصة، فهذه الظاهرة لها انعكاسات وتداعيات على علاقات التعاون والشركة بين دول الاتحاد الأوربي من جهة ودول المغرب العربي من جهة أخرى، مع التركيز أكثر على قضايا الاستقرار السياسي وانعدام الأمن بكل مستوياته وأبعاده في منطقة حوض المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ علاقات التعاون؛ مسار برشلونة؛ الآليات؛ الهجرة غير الشرعية؛

Abstract:

This study seeks to shed light on the problems of the phenomenon of illegal immigration or illegal migration Euro-Maghreb relations in general, and focus directly on the Barcelona track in 1995 in particular, this phenomenon has repercussions and repercussions on the relations of cooperation and the company between the European Union and the Maghreb countries On the other hand, with a greater focus on issues of political stability and insecurity at all levels and dimensions in the Mediterranean region.

♦ المؤلف المرسل

key words: Migration; cooperation relations; Barcelona Process; mechanisms to curb illegal migration;

مقدمة :

أصبح موضوع الهجرة يحظى في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف اللقاءات والدراسات الأكاديمية، ويشكل محورا في سياسات الدول داخليا وخارجيا و خصوصا بالنسبة لمناطق جغرافية معينة مثل العلاقة بين شمال و جنوب المتوسط. فقد أدت التحولات التي شهدها العالم خلال العشرينات التي تلت الحرب العالمية الثانية(1939-1945) إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية والأكثر نموا. و عرفت ظاهرة الهجرة تغيرات مهمة في أشكالها(هجرة الأدمغة، هجرة الأطفال، هجرة النساء) وأساليب تحقيقها، التحايل على القانون و اللجوء السياسي، بزيادة اقتسام أسواق العمالة والمجتمعات بالطابع العالمي واتساع الهوة بين دول الجنوب و الشمال، وهذه التغيرات بالرغم من وجود بعض ايجابياتها يمكن أن تولد توترات في العلاقات الدولية خاصة بين الدول المعنية بها.

تماشيا مع هذا الطرح، تحولت ظاهرة الهجرة إلى معضلة تتراوح تداعياتها بين الدول "المصدرة" و"المستقبلة" لهذه الظاهرة البشرية من منطلق تأثيراتها وانعكاساتها على الطرفين بناءا على ما يميزها من خصوصيات وتظهر هذه المعضلة في ارتباط الهجرة بنسبة التنمية من حيث تأثيرها على مستوى النمو الاقتصادي و تبعاتها على المستويين السياسي و الاجتماعي، هذا من جهة ومن جهة ثانية ارتباط الهجرة بمسالة الحقوق السياسية، هنا يبرز جليا مفارقة معضلة الهجرة، فإذا ما تم منح المهاجرين الحقوق السياسية فقد يصبح أهل البلد الأصليين في بعض الدول أقلية أمام "الوافدين"، وفي المقابل إذا حرم المهاجرون من الحقوق السياسية فهذا يتعارض مع مبدأ حقوق الإنسان ويتنافى مع جوهره.

الإشكالية :

يمكن القول أن قضية الهجرة غير الشرعية هي قضية غاية في الأهمية ومن الخطورة بما كان ما يجعل الدول الاورو مغاربية لابد وأن توليها اهتماما كبيرا وتسن مجموعة من التشريعات والقوانين التي تهتم بتلك الظاهرة المتشابكة والمعقدة والتي تتضافر فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والأمنية والسياسية

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان التعريف بالظاهرة ككل وطبيعتها وتصنيفاتها والوضع القانوني لها في المواثيق الدولية ،وكذلك الآثار الناتجة عنها ،وكذا الآليات التي ينص عليها إعلان برشلونة 1995 في محوره الاجتماعي والثقافي ومنها التزام الشركاء الاورمتوسطين بالعمل من اجل تطوير الموارد البشرية والتفاهم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية، والتأثير الذي تلعبه ظاهرة الهجرة في توازن العلاقات بينهم. وبشكل أكثر توضيحا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الاورو- مغاربية ؟وما هي الآليات التي تم وضعها في إطار مكافحة هذه الظاهرة؟

وللتفصيل في البحث وانطلاقا من هذه الإشكالية، تتفرع التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل المسببات والدوافع الرئيسية التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- هل يمكن اعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطر أمني أم تحد إنساني؟
- ما مصير التعاون الأورومغاربي في ظل السياسات المتبعة لجعل المتوسط منطقة أمن واستقرار وتعاون حقيقي؟
- هل استطاع مسار برشلونة احتواء ظاهرة الهجرة السرية وإيجاد الحلول المناسبة لها؟

الدلالة النظرية والمنهجية :

لدراسة هذا الموضوع بناء خطة بحثية بداية بمقدمة إلى استنتاجات للدراسة مرورا بإطار منهجي حددت فيه مختلف الاقترابات والمناهج والمفاهيم التي اعتمدت في إطار تحليل الموضوع، وقسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث تناول المحور الأول الأطر النظرية والمفاهيمية لظاهرة الهجرة بصفة عامة والهجرة الغير شرعية بصفة خاصة ، أما المحور الثاني فقد سلط الضوء على واقع الهجرة الغير شرعية في مسار العلاقات الاورو مغاربية انطلاقا من أهم الآليات والتشريعات القانونية، وفي المحور الثالث تم تسليط الضوء على انعكاسات وتأثير وتقييم السياسات المتخذة بين هذه الدول للحد من تنامي هذه الظاهرة.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي والنظري

في سبيل معرفة وتحليل هذه الظاهرة (الهجرة بكافة أشكالها) نوجز فيما يلي أهم المفاهيم عن الهجرة الدولية و الهجرة غير الشرعية وكذا بعض المصطلحات المصاحبة لها.

المطلب الأول:مفهوم الهجرة غير الشرعية

ابتداءاً يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية تتعدد تعاريفها وهذا لتعدد جوانبها و اختلاف أهدافها وأغراضها ولهذا سيتم تعريف المقصود بالهجرة ثم الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية.

الفرع الأول:المقصود بالهجرة

فتعرفها **موسوعةWIKIPEDIA** بأنها" أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك بنية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة أو سفر. [1]"و تُعرف الهجرة لغوياً على أنها "الاغتراب" أو "الخروج من ارض إلى أخرى لتحقيق منفعة ما"[2]، ويُعرف المعجم

[1] متوفر على الربط التالي:https://ar.wikipedia.org › wiki تاريخ الاطلاع:2019/11/27.

[2] ***معجم الكافي***، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط.3، 1994، ص1055.

القانوني "الهجرة" بأنها العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل عمل في البلد المستقبل[1]

كما تعرف الموسوعة السياسية الهجرة على أنها"كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة."و حسب الأستاذ**m .tribalat** أن للهجرة مفهومان أحدهما عام يعني الحركة أو الفصل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم".[2]

كما تعرف **الهجرة** على أنها" انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول" ، وتنقسم الهجرة إلى نوعين[3]:

1- **الهجرة الداخلية** : وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو أذونات مسبقة للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

2- **الهجرة الدولية**(الهجرة الخارجية): فهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.

3- أما **الهجرة من منظور المعيار القانوني** فإننا نجد أن المهاجر يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها هذا التعريف يجمع بين مفهوم المهاجر والأجنبي في حين أنهما مختلفان.

وعلى هذا الأساس فمفهوم **الأجنبي** هو ذو أساس قانوني ضيق يعتمد على معيار الجنسية في حين أن مفهوم **المهاجر** أوسع ، **فالأجنبي** هو الشخص الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يقيم بها،[4] اعتمادا على معيار الجنسية فإن **المهاجر** الذي له جنسية دولة الإقامة لا يكون أجنبيا ولكن يبقى مهاجرا، وهكذا فإنه ليس كل مهاجر أجنبي إذا تحصل على جنسية دولة الإقامة، كما أنه ليس كل أجنبي مهاجرا كما هو الحال بالنسبة للسائح مثلا أو المسافر في مهمة عمل[5]. كما يُعرف الكاتب" **جورج P.George** المهاجر بأنه "الشخص الذي يُبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها، والعامل

[1] أبصير احمد طالب، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والإعلام، ص11.
[2] سمير محمد عياد،"الهجرة في المجال الأورومتوسطي :العوامل والسياسات . "في:الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص220 .
[3] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة.الرياض:جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2008 ، ص15 .
[4] سمير محمد عياد ،مرجع سابق، ص221 .
[5] غالية بن زيوش ،الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص16 .

الأجنبي- عنده - هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من اجل العمل، واللاجئ هو الشخص الذي يُضطر إلى مغادرة بلده بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده الأصلي"[1].

الفرع الثاني:الهجرة الشرعية

تعرف بأنها: " الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة وتحدث **الهجرة الشرعية** بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة ، ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول، كما تحدث في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.

الفرع الثالث:الهجرة غير الشرعية

يمكن القول أن دلالات الهجرة تتعدد بين الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني" **انتقال فرد أو جماعة** من مكان إلى آخر **بطرق سرية** مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا" ، أما المصطلح المتداول فهو **" الحرقة "**ومعناه" حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال[2].

إذا **فالهجرة غير الشرعية** تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل. وتبعاً لذلك استخدم **"هاين دي هاس" Haien Di Has** تعريفاً أكثر إجرائية للهجرة غير الشرعية فهو يعتقد أن المهاجرين غير الشرعيين هم إما عمال مهاجرين يستجيبون لعرض توظيفهم في سوق العمل المحلية دون منحهم حق الإقامة(توظيف غير رسمي)، أو طالبي لجوء و لاجئين تقطعت بهم السبل في البلد الذي وجدوا فيه ملجأ دون أن يحصلوا على حق الإقامة، انتظاراً لإعادة التوطين أو العودة المحتملة إلى بلدهم الأصلي، أو مهاجرين عابرين اجتذبتهم منطقة بعيدة وأعاقهم عدم الحصول على تأشيرة دخول عند الوصول إليها[3].

وفقا لما سبق ذكره، يمكن تعريف **الهجرة غير الشرعية** على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة وتعتبرها **المفوضية الأوروبية** بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو

[1] معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط.3، 1994، ص1055.
[2] عثمان حسن محمد نور، مرجع سابق، ص17 .
[3] سعيدي ياسين،" التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، رسالة ماجستير، جامعة محمد بن احمد وهران 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2016، ص 109.

بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات ،وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

المطلب الثاني:أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

يمكن القول أنه يوجد ارتباط وثيق سوف بين الأزمات المالية العالمية وقضية الهجرة الدولية سواء كانت نظامية أو غير نظامية. فالأزمة سوف تدفع بالملايين من الشباب إلي قوائم العاطلين ليزداد العدد العالمي لهم خاصة من الدول النامية، ولا شك أن هؤلاء سوف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن ثم تأتي الهجرة كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم.

في هذا الإطار يشير منتدى شركاء التنمية إلى أن عدد من الخبراء بقضايا الهجرة والتشغيل، قدروا حجم الهجرة الدولية بنحو200 مليون شخص نصفهم مهاجرون من أجل العمل، فيما يشكل الباحثون عن اللجوء السياسي7%، والنسبة المتبقية تشمل عائلات المهاجرين، وبالنسبة لاتجاهات الهجرة نجد أن33% من إجمالي المهاجرين الدوليين ينتقلون من بلدان الجنوب إلي بلدان الشمال و32% ينتقلون من بلدان الجنوب إلي بلدان الجنوب.

توجد عدة عوامل أساسية تسمى عوامل الطرد والجذب تقف وراء ظاهرة الهجرة الدولية بشكل كبير، حيث تشمل عوامل الطرد البطالة والتشغيل المنقوص والفقر في البلدان المرسلة وكذلك نمو السكان وما يرافقه من نمو القوة العاملة. لقد أدت هذه العوامل إلى الفشل السياسي و الضعف الشديد في التماسك السوسيو-سياسي بين المجتمع والدولة، "أو كما يسميها **"رولون زيمرمان"Roland Zimmerman** "الدولة الفاشلة Failed State، التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على أقاليمها، و التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون، أو كما عبر عنها مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية، بانهيار الدولة أو الدولة العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها وفرض سيطرتها على أراضيها وجذورها[1] .

أما عوامل الجذب ـ خاصة في بلدان الشمال الغني ـ فتشمل زيادة الطلب على العمل في بعض القطاعات والمهن، فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها علي تلبية الطلب علي نوعية معينة من

[1] Robert Schutte, la sécurité hummain et l'état fragile, traduction:Antonia C.Durnsteiner, In :Humain Security gournal.février 2007.p.92.94.

العمال، وهناك أيضا عوامل الشيخوخة التي تزحف علي دول الشمال وبالذات في أوروبا الغربية واليابان، كذلك ارتفاع مطرد في معدل الأعمار مما يؤدي لانكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل.

ومن عوامل الجذب أيضا صغر حجم قوة العمل فبعض البلدان تضطر لاستقبال عمالة أجنبية لتعويض نقص العرض نتيجة صغر حجم السكان بالمقارنة بالموارد المتاحة وهذا حال دول الخليج بالتحديد. وكذلك عدم رغبة المواطنين في الاشتغال بمهن معينة وهي مهن إما قذرة أو خطرة فسيتم استقبال عمال يقبلون الانخراط فيها.

هناك عوامل أخرى مساندة لاتساع نطاق ظاهرة الهجرة تشمل تطور الاتصالات والمواصلات التي أصبحت أكثر يسرا، فمن خلال الاتصالات الحديثة يستطيع المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستويات المعيشة في الدول المتقدمة. أما وسائل المواصلات والتي أصبحت أرخص وأسهل فهي تساعد الأفراد علي الهجرة من سوق إلي سوق، كذلك هناك عامل القرب الجغرافي الذي يفسر ـ مثلا ـ هجرة المكسيكيين إلي أمريكا والاندونيسيين إلي ماليزيا.

ويمكن القول أن السبب الرئيسي ـ للهجرة من الدول النامية وخاصة من دول جنوب المتوسط (دول المغرب العربي) إلى أوروبا سواء بشكل نظامي أو غير نظامي يكمن في الظروف الاقتصادية في تلك الدول. فكما ورد في المؤتمر الوزاري الثاني 5+5 بشأن الهجرة المنعقد في الرباط في أكتوبر عام 2003 فإن الأسباب الاقتصادية تقف بشكل عام خلف الهجرة، فعلى سبيل المثال يعتبر تحويل المهاجرين لأموالهم أمرا ذا أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للدول المضيفة ودول المنشأ على حد سواء، فاقتصاديات فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تعد من بين أول 12 دولة في العالم من حيث تحويل أموال الهجرة إلى بلدان المنشأ.

مما لا شك فيه أن أسباب الهجرة الجماعية غير المنظمة وزيادة أعداد الشباب التي تقبل عليها خاصة من دول العالم الثالث ترجع إلى أسباب عديدة أهمها: تناقص فرص العمل فيها، وزيادة حدة الفوارق بينها وبين الدول الغنية، كما أن ازدياد الوعي بهذه الفوارق، مع إتاحة وسهولة السفر أمام الجميع بسبب التقدم الذي حدث في الاتصالات الدولية ووسائل السفر، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة المنظمة، كل ذلك ساهم بلا أدنى شك في اندفاع مزيد من الشباب سعيا وراء تحقيق حياه أفضل عبر طرق ووسائل مختلفة لتحقيق ذلك، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الدولية للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة.

هذا وتعد الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية حول الهجرة غير المنظمة في ظل تكرار حوادث الهجرة غير المنظمة خلال الأشهر القليلة الماضية لكثير من شباب الدول المغاربية إلي بلدان أوروبا، وتدهور أوضاع حقوق الإنسان خاصة الحق في العمل اللائق والحق في الحياة الكريمة والآمنة، ومتغيرات دولية عديدة يشهدها العالم كله، أبرزها الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث أكدت تقارير منظمة الهجرة الدولية إلى توقع زيادة موجات الهجرة غير المنظمة في أعقاب هذه الأزمة، وأوضحت هذه التقارير أن الحكومة الفرنسية تتباهى مؤخراً بالإنجاز الذي صنعته حيث استطاعت أن تحصل على موافقة الـ27 دولة هي دول الإتحاد الأوروبي

جميعاً من أجل تبنى وإصدار الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء والذي يتضمن العديد من البنود التي تؤكد على أن يكون لكل دولة كوته محددة سنوياً تسمح من خلالها بدخول المهاجرين إلى أراضيها وفق ما تضعه من معايير صارمة كلها تصب في مصلحة دولة المقصد، وهو ما يعرف بالهجرة الانتقائية والتي تمثل استنزافاً مستمراً للموارد البشرية لدول الجنوب لمصلحة دول الشمال، ويعنى ذلك مزيدا من التقدم والرقى لأوروبا وتدنى اقتصادي اجتماعي وثقافي لدول الجنوب.

المبحث الثاني:قضية الهجرة غير الشرعية في إطار مؤتمر برشلونة (1995)

إن سعي أغلبية الدول المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى التنسيق فيما بينها لم يتحقق إلا في ظروف استدعت ضرورة التعاون بين الدول لمواجهة هذه الظاهرة بعد الفشل الذر يع الذي منيت به مختلف السياسات الفردية، وأمام تنامي الشعور بوحدة المشكلة وحتمية المعالجة المشتركة لها، وفي إطار الشراكة بين دول الاتحاد الأوربي من جهة و الدول المغاربية من جهة ثانية تم عرض قضية الهجرة في قمة برشلونة 27-28 نوفمبر 1995 والتي عززت باجتماع تونس في 17اكتوبر 2002 و الرباط بالمغرب في 23 أكتوبر 2003 وفي الجزائر في 15 ديسمبر 2004 ليترك اثراءها بصفة أكثر في ما سمي" مشروع حسن الجوار" الذي تحاول أوربا فيه إقناع الدول المتوسطية به.

وفي ضوء توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية وسياسات الجوار، فمن الضروري تعميق الحوار والتشاور بين البلدان المصدرة للعمالة والبلدان المستقبلة لها حول أسباب ودوافع الهجرة وليس فقط من باب القضاء على تيارات الهجرة غير المنظمة، وإنما وفق رؤية شمولية واضحة المعالم تساعد في اتخاذ إجراءات تنموية حقيقية تفتح المجال لشراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار تشابك المصالح وتبادل المنافع بشكل متوازن بين الطرفين ، ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى عدة حقائق، أهمها:

1. تمثل الهجرة إلى الدول المتقدمة من أجل العمل عنصراً هاماً من عناصر التخفيف من حدة البطالة ومكافحة ظاهرة الفقر والتنمية .
2. تمثل الهجرة ظاهرة صحية ومصدراً للإثراء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمختلف الأطراف، الأمر الذي يتطلب من جانب الحكومة المصرية إدارة جيدة تقوم على تناول الظاهرة من خلال منهج شامل متكامل يعالج كافة أبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ومن خلال التصدي لجذورها، بحيث لا يكون التركيز على بعد واحد وهو البعد الأمني، على حساب الأبعاد الأخرى.
3. أهمية وجود سياسات وطنية متجانسة ومتناسقة تأتى نتاجاً لتنسيق كامل بين كافة وزارات وأجهزة الدولة المعنية بموضوع الهجرة، بما يمثل حافزاً لبلورة الرؤية الشاملة لسياسات الهجرة. وفى هذا السياق تأتى أهمية التركيز على قضايا بناء القدرات المؤسسية لتلك الوزارات والأجهزة الوطنية وتنمية مواردها البشرية.

4. تشكل قضية تأهيل العمالة المغاربية أهمية خاصة لخدمة أهداف التنمية، وكذلك لجعلها تتوافق مع احتياجات أسواق العمل الخارجية عامة والأوروبية خاصة، ومن الأهمية أن يتعاون الإتحاد الأوروبي في تحقيق هذا الهدف، بما يحقق مصلحة مشتركة للطرفين.

5. تعد قضية التحويلات أحد أهم الأبعاد التنموية للهجرة، حيث تسهم في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تمثله من مورد هام للنقد الأجنبي، فإنه من المفيد دراسة أفضل السبل لتعظيم الاستفادة من هذه التحويلات بل وزيادتها واستثمارها في المشروعات الإنمائية وعدم قصرها على الخدمات المباشرة.

6. أهمية البعد الثقافي للهجرة وإسهامها في تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب، الأمر الذي يتطلب تكثيف الحوار بين الجانبين، ومحاربة التميز والعنصرية وازدراء الأديان وحماية حقوق المهاجرين وكرامتهم، ومن ثم أهمية وتوظيف الأدوات الإعلامية في تغيير المفاهيم والصور الخاطئة عن المهاجر.

المطلب الأول:مؤتمر برشلونة 1995

ينص إعلان برشلونة 1995 في محوره الاجتماعي والثقافي على التزام الشركاء الاورمتوسطين بالعمل من اجل تطوير الموارد البشرية والتفاهم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية، والتأثير الذي تلعبه ظاهرة الهجرة في توازن العلاقات بينهم، لقد تضمن الإعلان الاعتراف بدور الهجرة في علاقات التعاون بين الأطراف مع الدعوة إلى ضرورة العمل على زيادة التعاون من اجل التقليل من ضغوطات الهجرة، وذلك باعتماد برامج تكوين ممني والمساعدة على خلق الشغل والالتزام بضمان الحقوق المعترف بها في التشريع القائم للمهاجرين المقيمين بصفة شرعية فوق أقاليمهم.[1]

لقد شهدت دول أوربا الجنوبية موجة واسعة من الهجرة لاسيما من قبل دول المغرب العربي، الجزائر المغرب وتونس حيث كانت أكثر كثافة خلال الحقبة الاستعمارية و مباشرة بعد الاستقلال، إن الجوانب التاريخية الحضارية والطبيعية بالإضافة إلى القرب الجغرافي عوامل مشجعة لظاهرة الهجرة من جنوب البحر الأبيض المتوسط و شماله.

لقد سهلت دول الحكومات في دول الضفة الجنوبية هجرة مواطنيها إلى أوربا في سنوات الستينيات(تركيا المغرب تونس و الجزائر) و في السبعينيات(مصر- و الأردن)، حتى أن بعض الدول جعلت من ذلك إستراتيجية في مخططاتهم التنموية فمن بين أهداف المخطط الخماسي المغربي لسنة 1968 تسهيل و تشجيع الهجرة لكي لا يبق في البلد إلا العدد القليل من العاطلين عن العمل، ولكي يكون ادخار المهاجرين مصدر جلب العملة الصعبة، لم تتخل المملكة عن هذه السياسة حتى بعد غلق الدول الأوربية لأبوب الهجرة أمام العمال سنة 1973. لقد كان المغرب ضد إدماج المغاربة في أوربا و مبدأ ازدواجية الجنسية حيث قال الملك

[1] عياد محمد سمير،"سياسات الاتحاد الأوربي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: ***الهجرة الغير شرعية*** يوم26.25 /2011/05 (جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011)، ص.17.

الحسن الثاني أن الهجرة هي عملية تصدير ويجب ترقيتها وذلك من مصلحة المغرب،[1] أما الملك محمد السادس فقد ذهب إلى ابعد من ذلك ففي خطاب العرش لسنة 2005 أعطى الجنسية المغربية إلى الأجيال الأخرى من المهاجرين المغاربة.

لقد تحولت ظاهرة الهجرة إلى معضلة تتراوح تداعياتها بين الدول"المصدرة"و"المستقبلة" من منطلق تأثيراتها وانعكاساتها على الطرفين الأوربي والمغاربي بناءاً على ما يميزها من خصوصيات وتظهر هذه المعضلة في النقاط التالية:[2]

- ارتباط ظاهرة الهجرة بنسبة التنمية من حيث تأثيرها على مستوى النمو الاقتصادي، و الإنسان يستطيع المحافظة على التنمية لديها رغم التداعيات العكسية لهذه الظاهرة و تبعاتها على المستويين السياسي و الاجتماعي.

- ارتباط الهجرة بمسالة الحقوق السياسية، و هنا يبرز جليا مفارقة معضلة الهجرة، فإذا ما تم منح المهاجرين الحقوق السياسية فقد يصبح أهل البلد الأصليين في بعض الدول، أقلية أمام "الوافدين"، وفي المقابل إذا حرم المهاجرون من الحقوق السياسية فهذا يتعارض مع مبدأ حقوق الإنسان ويتنافى مع جوهره.

- تدور الهجرة في مجالين مختلفين ديموغرافياً، احدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل و السكن والخدمات الاجتماعية، ويعرف الآخر انخفاضاً في عدد السكان خاصة نسبة الشباب.[3] و من النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة حيث تعتبر هذه المشكلة احد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، و تزداد حدتها في العالم الثالث و منها دول جنوب المتوسط.

أما فيما يخص الجزائر فقد قامت سنة 1973 بتوقيف الهجرة من جانب واحد و كانت ترى فيها أنها استعمار آخر، و لم تر فيها موردا اقتصاديا باعتبار أنها بلد غني بالبترول والغاز إلا أن المفارقة هي انه مع هذا الغنى فقد بقيت نسبة البطالة فيها تتراوح ما بين 20 و 30 بالمئة منذ الاستقلال عن فرنسا سنة 1962 كما عملت عدة مرات على تنظيم عودة المغتربين إلى الوطن وقد انتقد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مبدأ الجنسية المزدوجة في خطابه سنة 2006.

---

[1] عبد النور خليفي،"الشراكة الاورو-متوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتحاد من اجل المتوسط"، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام،2010-2011،ص.145.

[2] علي بن احمد العيساني، مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار،***الأمانة العامة***،جامعة الدول العربية، الندوة الثالثة،تونس،2006/12/17،ص16 .

[3] رباحي امنية،" تأثير الهجرة الغير شرعية في سياسات التعاون الأوربي-المتوسطي،"ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: ***الهجرة الغير شرعية*** يوم26.25 /2011/05 ، جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011،ص2.

المطلب الثاني:المحطات التاريخية في تاريخ الهجرة غير الشرعية في المنطقة الاورو مغاربية:

لقد شكلت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب، و هو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاثة محطات و مراحل زمنية مرتبطة و متداخلة فيما بينها و هي:

المرحلة الأولى قبل 1985: خلال هذه المرحلة كانت الدول الأوربية بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب، هذا من جهة و من جهة ثانية قدرتها على التحكم في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب، تميزت هذه المرحلة بان المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه إلى المدارس الحكومية وبداية تبلور الخطابات الحقوقية للمهاجر.

المرحلة الثانية:1985-1995: تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين مع تزايد رغبة أبناء الجنوب في الهجرة اتجاه الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.

ومع دخول" **اتفاقية شنغن** "[*] حيز التنفيذ اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة بعد لجوء الدول الأوربية إلى فرض المزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوربي. يبرز في هذه المرحلة مفارقة كبيرة تتمثل في ظهور الاتفاقيات الدولية الصادرة سنة 1990 المخصصة لحماية العمال المهاجرين و أهاليهم و التي صادقت عليها تسعة دول من الجنوب في عام 1998، ووجه المفارقة في هذه الاتفاقيات أنها لم تحض بقبول أي دولة أوربية و هو الأمر الذي يعبر عن الرغبة الأوربية في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية بمنظور جديد حتى و لو على حساب الاتفاقيات الحقوقية التي تتضمنها المواثيق الدولية .

المرحلة الثالثة:1995 إلى الآن : تميزت هذه المرحلة بالاتجاه نحو سياسة أمنية صارمة من طرف الدول الأوربية عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسالة التجمع العائلي، إبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.وفي هذه المرحلة وكرد فعل على هذه السياسات بدأت الهجرة غير الشرعية أو السرية تعرف تزايدا مستمرا في عملية الدخول إلى الدول الأوربية بوجه غير قانوني.

تم تناول قضية الهجرة غير الشرعية في وثيقة برشلونة عبر التطرق إليها في الجزء المتعلق بالتعاون في المجال الاجتماعي و الثقافي، و تعرضت الاتفاقية الموقعة مع تونس إلى الهجرة العامة و الهجرة السرية في الباب الثاني و الثالث، و أشارت إليها بعمومية مركزة على عودة الأشخاص الذين يوجدون في وضعية غير شرعية، في الباب الثاني المادة 69 الفقرة 3(ب)،فيما تناولت الاتفاقية مع المغرب بنفس الطريقة مسالة الهجرة الغير شرعية في

[*] **اتفاقية شينقن:**تم توقيع هذه الاتفاقية في 19جوان1985 تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوربي،ولكن مع دخول كل من اسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت هذه الاتفاقية طابعا جديدا.

الجزء الخاص بالشراكة الاجتماعية و الثقافية في المادة 69 فقرة3 (ا-ب-ج) التي تحدثت عن الحوار من اجل تحسين أحوال العمال المهاجرين والمشاكل المتعلقة بهم والأشخاص الموجودين في وضعية غير قانونية. وعودتهم وكذا في المادة 71 الفقرة(ا) التي حثت على التعاون من اجل تخفيف ضغط الهجرة.[1]

و تبقي الاتفاقية الموقعة مع الجزائر هي التي تناولت هذه المسالة باهتمام اكبر، وذلك راجع إلى ظروف توقيعها والتي تميزت بتنامي الهجرة السرية وتزايد حجمها وحدتها وقد تناولت أولا هذه النقطة في نفس إطار الاتفاقيتين السابقتين في الباب الثاني المتعلق بالحوار في المجال الاجتماعي في المادة 72 فقرة3(ب-ج-د) ثم في الجزء المتعلق بالتعاون في المجال الأمني و الشؤون الداخلية في المادة 84 جاءت بأكثر تركيز، وكمرحلة ثانية خصصت محورا مستقلا للتعاون في مجال مراقبة و محاربة الهجرة السرية وذلك في ثلاث فقرات أبرزت المجالات الضرورية التي يجب تناولها لمعالجتها، وهي تبادل المعلومات، قبول كل طرف، إعادة الأشخاص الذين يعيشون في وضع غير قانوني في إقليم الطرف الأخر وإمكانية وضع اتفاقية يوضع لهذا الصدد باقتراح من الأطراف.

المبحث الثالث:السياسات الأوربية للحد من الهجرة غير الشرعية

تواجه الدول الأوربية صعوبات كثيرة خاصة فيما يتعلق بموضوع الهجرة غير الشرعية، فإلى جانب تدفق المهاجرين إليها فإنها تعاني مشاكل أخرى لها ارتباط وثيق بالهجرة و منها تزايد نشاط السوق السوداء لليد العاملة والتهرب الضريبي والانفلات الأمني...الخ ولأجل الحد من الهجرة اعتمدت المفوضية الأوربية عدة إجراءات لدعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات إدارة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتعمل الخطة على ثلاث محاور أساسية:

المطلب الأول:السياسات المشتركة مع الضفة الجنوبية

من مصلحة طرفي الاتفاقية الاور-مغاربية بصفة عامة أن يتعاونا من اجل التحكم في الهجرة غير الشرعية[2]، شرط ألا يؤدي هذا التحكم و معاقبة منتهكي القوانين إلى قمع عنيف والترحيل إلى الوطن حيث تنتظرهم ظروف غير إنسانية، هذا ما اقره إعلان برشلونة في سلته الاجتماعية والثقافية فقد اتفق الطرفان الأوربي والمغاربي على مجموعة من الإجراءات لمواجهة ظاهرة الهجرة وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم تلك السياسات حسب تسلسلها الزمني

الفرع الأول:قمة تومبارTampere 15-16 أكتوبر 1999

دعت هذه القمة إلى وضع برنامج أوربي لتنسيق سياسات الهجرة، وتم التركيز فيها على سياسات المراقبة لمستوى التدفقات وسياسات الإدماج في الداخل، وترى الدول الأوربية أن تدفق الهجرة من المنطقة

[1] وداد عزلاني،السياسات التعاونية بين المجموعة الأوربية والدول المتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: الهجرة الغير شرعية يوم26.25 /2011/05 (جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011)،ص.4.

[2] المرجع نفسه، ص.6.

الجنوبية يشكل تهديدا امنيا حيث سيدفع ذلك إلى تصاعد حالات العنصرية، ولهذا تعهدت الدول المشاركة في هذه القمة بضرورة تسريع معدلات التنمية وتحسين أحوال المعيشة وزيادة معدلات العمالة لسد الفجوة بين الدول الأوربية والبلدان المتوسطية، وذلك من خلال التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات المالية من دول الاتحاد الأوربي إلى بلدان المنطقة والالتزام بتطوير الموارد البشرية كما دعت إلى اعتماد سياسات لمواجهة الضغوطات السكانية.

الفرع الثاني:مجلس سيفيل Séville 2002

تم الاتفاق على تقديم اقتراحات للبلدان الشريكة لوقف تدفقات المهاجرين من المصدر و ذلك عن طريق ما يلي:

- ✓ ربط مساعدات للتنمية و ذلك بمدى التحكم في الهجرة.
- ✓ ظهور مقترح إنشاء تشكيلة أوربية لحرس الحدود قصد ضمان مهام المراقبة(بيان المفوضية الأوربية المؤرخ في 7 ماي 2002).
- ✓ إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية، وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكن مثل هذه المبادرات تبقى محدودة، ففي جانب تتطلب تنسيقا لوجيستيا فإنها غالبا لا يمكن لها أن تمتد إلى كافة النواحي البحرية وبالتالي فان فعاليتها تظل محدودة.
- ✓ تبني المجلس الأوربي بتاريخ13 جوان2002 برنامج نشاط يتعلق بالتعاون الإداري في مجالات الحدود الخارجية التأشيرات، اللجوء، الهجرة والهجرة السرية.
- ✓ السياسة الأوربية لعودة المهاجرين السريين على أساس طوعي وأحيانا بالقوة.

الفرع الثالث: الميثاق الأوربي للهجرة و اللجوء في 16 أكتوبر2008

عن طريق الاتفاقيات الإقليمية الثنائية الاورمغاربية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية وكان هدفها إعادة المهاجرين إلى أوطانهم وتسمى بإعادة "التوطين" وغالبا ما يصعب عملية الإعادة هذه المزايا للدولة المصدرة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية بين دول الاتحاد الأوربي والدول المغاربية الثلاث، يشمل تبادل المعلومات حول التدفق الخاص بالهجرة السرية وقرار التعاون للوقاية ،ومراقبة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث:تقييم السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية

تُعتبر غالبية المشروعات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم علي الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية، كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية. ومن ناحية أخري، فإن هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل، فقد رأينا أن هناك اتفاقات ثنائية بين دول مثل إيطاليا

وليبيا، وأخري بين الاتحاد الأوروبي ككل ومصر والمغرب والجزائر، يدفع الاتحاد بموجبها الملايين من أجل مشروعات مثل: رفع قدرات الحراسة علي الحدود، والدعم اللوجيستي المتمثل في طائرات المراقبة، وبناء معسكرات الاحتجاز. فالاتحاد الأوروبي ينفق بالفعل أموالا طائلة ولكن في الطريق الخطأ. وبدلا من ذلك، فمن الاصح التركيز علي دعم مشروعات تنموية، يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في القري والأرياف. أما الحل الأمني، فقد أثبتت التجارب أنه لا يؤدي إلي نتائج إيجابية (38). ولعل "الورقة الخضراء" التي أصدرها المجلس الأوروبي في 11 فبراير 2005 تبين أوجه القصور في الرؤية الأوروبية، إذ تتضمن الورقة الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة. غير أنها لم تتحدث، في واقع الأمر، سوي عن العمالة الشرعية المهاجرة، التي يحتاج إليها السوق الأوروبي، دون الحديث عن أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلي أوروبا.39

يمكن القول أن هذه الإجراءات الأمنية المتشددة فشلت في تحقيق الهدف منها، وهو الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حسب الباحث **شتيفان ألشر** من معهد دراسات الهجرة المقارنة. إذ يقول في هذا الصدد: "هذه الإجراءات لن تؤدي سوي إلي تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها. فعلي سبيل المثال، بعد تشديد المراقبة علي مضيق جبل طارق، يتبع المهاجرون الآن طريقا بحريا آخر شرقي الأندلس في جنوب إسبانيا . ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المراكب، يتعرض الكثير منهم إلي الغرق في البحر، وهو ما يؤدي فعليا إلي إتاحة الفرصة لخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلي. وبالتالي، تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبي نتائج هي عكس النتائج المرجوة تماما. في حين تبقي الأسباب الرئيسية، مثل الفارق الهائل في الوضع الاقتصادي بين الدول الأوروبية وأوطان المهاجرين، بدون إصلاح"(40). كما أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم، بل يجب أن تنبع من حوار شامل، ومن مقاربة تضامنية وإنسانية، تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، حتى لا تظل الشراكة الأورو-متوسطية حبيسة التبادل التجاري والسلعي .

وفقا للمعطيات السابقة، تتعارض هذه الإجراءات الأمنية مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. فالدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا، هي ذاتها التي تقيد الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهود الدولية. فالمادة الثالثة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص علي:"حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء". كما تؤكد أن "لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلي بلده الأصلي". كما أن هذه الدول الأوروبية هي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين، المتواجدين فوق أراضيها، وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية، بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري(42). كما أن دول الاتحاد الأوروبي لم تصدق، حتي اليوم، علي اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990(43)، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2003 (44)

خاتمة:

لقد كشفت التحليلات الواردة في نهاية هذه الدراسة وإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة آنفاً فانه يمكن القول بان البلدان المغاربية التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل مسئولية أساسية عن مأساة المهاجرين، إذ إن إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها، وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائها، هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار علي الهجرة بأي ثمن، إلا أنها لا تتحمل لوحدها المسئولية عن ذلك. كما أن قيام الاتحاد الأوروبي بتبني سياسات أمنية، بالنظر إلي مصالحه فقط، وإغلاق الحدود لا يمثلان الحل.

كما أن هذا الأخير يكمن في دراسة أسباب الهجرة غير الشرعية في الدول المصدرة لها، ووضع سياسات تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب إلي التضحية بأرواحهم، في سبيل إيجاد فرصة عمل، وتحقيق حلمهم بحياة أفضل. لذلك، وجب التفكير في مقاربة أخرى تكون أكثر شمولية، تعمل علي اجتثاث الظاهرة من جذورها، عن طريق المساهمة في تنمية المناطق المصدرة للهجرة السرية، وخلق فرص للعمل بها، فهناك قناعة واضحة لدي الطرفين، خاصة دول جنوب البحر المتوسط، مفادها أنها لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها. ويجب أن يندرج هذا الهدف ضمن إستراتيجية بعيدة المدي، تتطلب إصلاحات عميقة علي مستوي دول المنبع، ومساهمة مادية علي مستوي الدول المتقدمة المستقبلة للأيدي العاملة. وبصيغة أخري، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستديمة قائمة علي مشاريع وإنجازات ملموسة.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

- معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط.3، 1994.

ب-المراجع:

1. عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة.الرياض:جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2008 .

ج- الرسائل والأطروحات الجامعية:

2. غالية بن زيوش ،الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2005 .
3. عبد النور خليفي،الشراكة الاورو-متوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتحاد من اجل المتوسط، أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام،2010-2011).
4. أبصير احمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والإعلام، ص11.

5. سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بن احمد وهران 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2016.

د- الملتقيات والندوات

1. سمير محمد عياد،"الهجرة في المجال الأورومتوسطي :العوامل والسياسات . "في:الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008 .

2. عياد محمد سمير،سياسات الاتحاد الأوربي لمواجهة ظاهرة الهجرة، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: الهجرة الغير شرعية يوم26.25 /2011/05 (جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011).

3. وداد عزلاني،السياسات التعاونية بين المجموعة الأوربية والدول المتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: الهجرة الغير شرعية يوم26.25 /2011/05 (جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011.

4. علي بن احمد العيساني، مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار،***الأمانة العامة***،جامعة الدول العربية، الندوة الثالثة،تونس،2006/12/17.

5. رباحي أمنية،" تأثير الهجرة الغير شرعية في سياسات التعاون الأوربي-المتوسطي،"ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: ***الهجرة الغير شرعية*** يوم26.25 /2011/05 ، جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011.

هـ-المواقع الالكترونية:

https://ar.wikipedia.org › wiki تاريخ الاطلاع:2019/11/27.

باللغة الأجنبية:

1. Robert Schutte, la sécurité hummain et l'état fragile, traduction:Antonia C.Durnsteiner, In :Humain Security gournal.février 2007.